الصباح الاقتصادية
12
العدد 3544 - السنة الثانية عشرة
الخميس 15 ربيع الآخر 1441 - الموافق 12 ديسمبر 2019
Thursday 12 December 2019 - No.3544 - 12 th Year

أكد أن تنامي الوعي بالمخاطر السيبرانية خطوة في الاتجاه الصحيح

الهاشل: الأزمة المالية العالمية أحدثت تحولاً جذرياً في أساليب الرقابة والإشراف المصرفي

قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل ان «البنوك المركزية والجهات الرقابية قطعت أشواطا واسعة نحو بناء انظمة مالية أكثر استقرارا ومتانة» مشيرا الى ان الازمة المالية العالمية ادت الى تحول جذري في اساليب الرقابة والاشراف المصرفي.

جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية التي القاها الهاشل في انطلاق اعمال الاجتماع السنوي ال 14 عالي المستوى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في ابوظبي واستعرض فيها واقع الرقابة المصرفية والدروس التي تعلمها القطاع المصرفي من الأزمة المالية العالمية.

وجاءت كلمة الهاشل في الاجتماع الذي تنظمه لجنة بازل للرقابة المصرفية بالمشاركة مع معهد الاستقرار المالي وصندوق النقد العربي تحت عنوان (الرقابة والاشراف: أخطاء الماضي ومخاوف الحاضر). وتناولت الكلمة محورين الاول يتعلق بواقع الرقابة وما وصلت اليه بعد سنوات من الاصلاحات الرقابية لمعالجة اوجه القصور التي كشفتها الأزمة المالية العالمية والاخر هو هموم الرقابة والاشراف المستقبلية.

واشار الهاشل في المحور الاول إلى ان خسائر الأزمة (طبقا لأبحاث بنك التسويات الدولي) بلغت ما نسبته 25 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي فضلا عن التكاليف الاجتماعية لارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الانتاج.

وأشاد بتحرك قادة العالم حينذاك لمواجهة العواقب والمخاطر التي أحدقت بالنظام المالي واصفا اياه بانه تحرك استثنائي مقارنة باوضاع اليوم التي يغلب عليها طابع تنامي الاتجاهات القومية والمشاحنات التجارية.

وقال «لم يكن التعرف على هذه الاختلالات وأوجه القصور التي كشفت عنها الازمة صعبا » لافتا الى عدم كفاية رأس المال وضعف جودته وغياب المصدات والتدابير الوقائية لاحتواء الرفع المالي المفرط.

واوضح ان البنوك الكبرى استفادت من قوتها في السوق دون ان تتحمل كلفة المخاطر التي تسببت فيها للنظام برمته كما انه لم تكن هناك تدابير خاصة بالسيولة سواء من حيث التمويل او تغيرات السوق حيث كانت الرؤية ضبابية بالنسبة لجهود احتواء المخاطر النظامية في مجال البعد الزمني او الهيكلي مبينا ان «الخلل قد كان جليا في كل القواعد التنظيمية جملة وتفصيلا».

وأكد الهاشل ان من اوجه القصور التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية النظرة التي رأت في الاشراف المصرفي عملية تقوم على التحوط الجزئي وحده إذ ساد الاعتقاد ان استقرار وحدات النظام المالي كل على حدة كفيل باستقرار النظام مما ادى الى تجاهل المخاطر النظامية الآخذة في التنامي.

واضاف انه بفضل حزمة الاصلاحات الرقابية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية تمت معالجة القصور الى حد كبير وتحسين نظام كفاية رأس المال برفع معدله وتحسين جودته كما فرضت متطلبات بشأن تكوين المصدات الرأسمالية التحوطية والمصدات المالية ضد التقلبات الاقتصادية لمساعدة البنوك للمحافظة على هوامش اضافية في صورة مصدات رأسمالية والحد من المخاطر النظامية.

وفي السياق ذاته طبق تدريجيا معيار الرفع المالي لدعم تطبيق معيار كفاية رأس المال اما بالنسبة للسيولة فقد أدى تطبيق معياري نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر الى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة وزيادة استقرار هيكل التمويل لديها.

ولمواجهة البعد الهيكلي من المخاطر النظامية اضيفت متطلبات رأسمالية للبنوك ذات الأهمية النظامية الى جانب تعزيز خطط الانعاش وتسوية الأوضاع وتحسين شبكات الأمان فضلا عن كثير من التدابير الاخرى.

وذكر ان هنالك ادلة على ان البنوك غدت اكثر استقرارا مما كانت عليه قبل عقد من الزمن حتى ان اثر هبوط اسعار النفط في عام 2014 على البنوك الخليجية كان محدودا رغم تفاوت درجة المتانة من دولة لأخرى وهناك توافق على ان تلك البنوك قد دخلت حقبة تراجع اسعار النفط من مركز قوة معززة بالاصلاحات الرقابية التحوطية.

وبين اهمية دور الاشراف الى جانب الرقابة مؤكدا انه دون الإشراف الفعال سيكون من الصعب ضمان التطبيق السلس والأني او تحقيق الاستقرار المالي عموما.

واشار الى ان الاشراف الفعال له أهمية كبيرة في كشف المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي اذ لا يمكن التنبؤ بكل المخاطر سلفا مشددا على ضرورة ان تتسم الجهات الرقابية بالمرونة والسرعة لتصويب الأوضاع بما يتماشى مع الطبيعة المتغيرة للصناعة المصرفية واستجابة للمخاطر الجديدة.

ومن ثم تطرق الى المخاطر الناشئة مقدما مثالين عنها هما (المخاطر السيبرانية) و(التغير المناخي) وبالنسبة للمخاطر السيبرانية كشف عن ان التطورات التكنولوجية باتت تلقي بظلالها على جميع نواحي العمل المصرفي محدثة تحولا في عمليات البنوك الداخلية وفي تعاملاتها مع العملاء.

واضاف انه مع تعاظم دور التكنولوجيا من دور مساعد الى منصة اساسية لكل انشطة البنوك فانه تلوح في الأفق احتمالات عالية لنشوء مخاطر جديدة عن انماط التكنولوجيا واسعة الانتشار والمتشابكة.

ولفت الى ان اثر حدوث مثل هذه الاحتمالات على ارض الواقع لا يقتصر على الإخلال بالخدمات المالية الحيوية بل يتعدى ذلك لتهديد متانة النظام المصرفي والثقة فيه ولذلك بات ينظر الى المخاطر السيبرانية على انها مخاوف محورية.

واشار الى استطلاع بنك انكلترا حول المخاطر النظامية للنصف الثاني من عام 2018 الى المخاطر السيبرانية كثاني اكبر المخاطر بعد المخاطر السياسية الناشئة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

واشار الى انعكاس المخاطر السيبرانية المتزايدة في المتطلبات الرأسمالية لدى البنوك لمواجهة المخاطر التشغيلية معتبرا ان تنامي الوعي بالمخاطر السيبرانية خطوة في الاتجاه الصحيح لا سيما ان هذه المخاطر تعتبر عظيمة الأثر وان كانت احتمالاتها منخفضة.

وشدد على ان الاعتماد على رأس المال فقط في مواجهة المخاطر السيبرانية لن يكون كافيا اذ يجب على الجهات الرقابية ضمان تحسين البنوك لمتانتها التشغيلية عبر تعزيز قدرتها على الاستجابة للهجمات السيبرانية والتعافي منها.

واضاف ان الحد من الهجمات السيبرانية يتطلب تعاونا فعالا بين الجهات الرقابية والقطاع وكذلك خطط طوارئ وتعاف مناسبة وتبني جميع المشاركين في بنية الأسواق المالية لممارسات السلامة الصحيحة.

وقال الهاشل إن بنك الكويت المركزي يعكف حاليا على خلق منصة متطورة للتبادل الفعال للمعلومات المتعلقة بالمخاطر السيبرانية وهي منصة يمكن استخدامها لاحقا على نطاق اقليمي.

واشار الى ضرورة الاستفادة من توجيهات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ولجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI-IOSCO) التي تهدف لتعزيز المتانة المعتمدة على التصميم وتضمين النظام مواصفات أمان سليمة في أول مراحله عند صياغة مقاهيمه مما يساعد على التصدي للمخاطر السيبرانية المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن استمرار البنوك في الاعتماد على ارثها التقني.

وعن مخاطر التغير المناخي استعرض الهاشل بعض الحقائق والأرقام المتعلقة بالتغير المناخي واثره الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم مرحبا باهتمام واضعي السياسات بهذه القضية بعد سنوات من الاهمال.

وبين ان اثر الكوارث المناخية على الاقتصاد ينتج عنها نوعان من المخاطر أحدهما مادي والآخر متعلق بالتحول الاقتصادي حيث يشكل تزايد وتكرار الكوارث المناخية خطرا ماديا كبيرا يلحق الضرر بأصول وضمانات البنوك في حين يمكن للكوارث الطبيعية أن تضر بالبنية التحتية العامة فتؤثر على حياة الأفراد والنشاط الاقتصادي ككل.

وفيما يتعلق بخطر التحول الاقتصادي أشار الى أن الخطر يكمن في الأثر الاقتصادي للتحول الى اقتصاد منخفض الكربون لافتا الى امكانية ان تحدث بعض العوامل مثل تطوير تكنولوجيا رفيقة بالبيئة وتغير الرأي والتوجه العام واصدار القوانين الجديدة لضبط انبعاثات الكربون أن تحدث نقلة في النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الأقل إضرارا بالبيئة. وتبعا لذلك يمكن لقيمة الأصول كثيفة الكربون أن تنخفض وتواجه قطاعات النفط والغاز والفحم والخدمات العامة بشكل خاص هذا الخطر على المدى الطويل اذ يمكن لمثل هذا التحول أن يخفض من قيمة أصولها ويهدد الوظائف فيها.

وأكد محافظ بنك الكويتي المركزي انه «يجب على الجهات الرقابية للقطاع تحديد السبيل الأمثل لوضع المخاطر المرتبطة بالمناخ في الاعتبار عند رسم سياساته التحوطية». واضاف «سيتطلب هذا الأمر توسعة مصفوفة المخاطر لتشمل المخاطر المرتبطة بالمناخ بشكل صريح وتحسين أدوات التحليل المستخدمة لتقييم مدى الخطر الذي تشكله الكوارث المناخية على القطاع المالي».

واوضح ان الحل يكمن في تزويد النظام الرقابي بأدوات جديدة تأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بالمناخ من منظور شمولي بدلا من اضافة بند جديد الى منظومة المخاطر».

واشار الى انه برغم الاختلالات التي كشفت عنها الأزمة المالية قد تمت معالجتها الى حد بعيد الا أن القدرة على الاستجابة لبعض المخاطر الناشئة مازالت محدودة مبينا «ان السبيل لمواجهة هذه المخاطر يكمن في تبادل المعلومات وتعزيز أطر التعاون والاستجابة لهذه المخاطر بنفس وتيرتها وسرعتها».

محمد الهاشل

حزمة الإصلاحات الرقابية للجنة بازل ساهمت في تحسين نظام كفاية رأس المال

لمواجهة البعد الهيكلي من المخاطر النظامية أضيفت متطلبات رأسمالية للبنوك ذات الأهمية النظامية

الحد من الهجمات السيبرانية يتطلب تعاونا فعالا بين الجهات الرقابية والقطاع

الوزارة نظمت زيارة ميدانية إلى مواقع إنتاج النفط الخفيف في شمال الكويت

«نفط الكويت» تخطط لإنتاج مليار قدم مكعب من الغاز في 2023

كشف كبير مهندسي التصنيع والانتاج والتشغيل في شركة نفط الكويت طلال الحساوي ان اجمالي انتاج الشركة من النفط الخفيف يبلغ حاليا 160 الف برميل يوميا ، فيما يبلغ حجم انتاج الغاز الحر نحو 500 مليون قدم مكعبة يوميا، مشيرا الى ان الشركة لديها خطة استراتيجية لتطوير وزيادة انتاج النفط الخفيف والغاز الحر ليصل إلى مليار قدم مكعب من الغاز في عام 2023. حديث الحساوي جاء على هامش تنظيم إدارة العلاقات العامة في وزارة النفط زيارة ميدانية لمرافق انتاج النفط الكويتي الخفيف عالي الجودة (إشراقة جديدة) في شمال الكويت بالإضافة الى زيارة منشأة الانتاج المبكر في منطقة الصابرية.

وذكر ان شركة نفط الكويت تبذل جهودا حثيثة لإنتاج القدر الأكبر من كميات الغاز الحر على المستويين المتوسط والبعيد، مؤكدا أن استمرار الشركة على نفس النهج في عمليات الإنتاج ستصل إلى الكميات التي تطمح إليها ضمن الخطة الاستراتيجية.

وأوضح الحساوي ان الاعمال التشغيلية في منشأة الانتاج المبكر رقم 50 بدأت في عامي 2008-2009 ، وهي المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية المنقسمة لثلاث مراحل لإنتاج الغاز الحر للحقول الجوراسية في شمال الكويت، وقامت شركة نفط الكويت بإدخال بعض التحسينات على هذه المحطة لزيادة القدرة الإنتاجية لتصل إلى طاقة 80 الف برميل يوميا من النفط الخام و 210 مليون قدم مكعبة من الغاز الحر.

وذكر ان شركة نفط الكويت قامت خلال المرحلة الثانية من تطوير انتاج الغاز الحر في عام 2018 بإضافة 3 منشآت أخرى تبلغ طاقتها الانتاجية اليومية لكل منشأة نحو 40 الف برميل من النفط الخفيف يوميا بالإضافة إلى 104 مليون قدم مكعبة من الغاز.

وبالنسبة للمرحلة الثالثة والأخيرة ذكر الحساوي ان هناك مشروعين لإضافة محطتين بسعة 50 الف برميل يوميا من النفط الخفيف و 150 مليون قدم مكعب من الغاز ، حيث تم الإعلان المسبق للطرح لهما من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة وفي انتظار الموافقة النهائية للطرح، ويجري حاليًا الإعداد لمشاريع اخرى في طريقها للطرح بعد الانتهاء من الدراسات والموافقات الازمه.

ويأتي تطوير انتاج الكويت من الغاز الحر والنفط الخفيف ضمن حرص شركة نفط الكويت على رفع مستوى إنتاج الغاز الحر لتحقيق أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية المتمثل بتلبية احتياجات الدولة من الغاز. من جانبهم قال مسؤولين في شركة شلمبرجير العالمية التي تقوم بتشغيل محطة الصابرية للمحطة حيث يبلغ عدد الكويتيين العاملين في المنشأة 7 فيما يتم تدريب 2 كويتي حاليا.

وأوضحوا ان الغاز الحر يعد من المصادر الطبيعية النظيفة المصاحبة للبيئة أكثر من المصادر الأخرى للمشتقات النفطية، مشددا على أن الغاز يعد أحد مصادر الطاقة التي ترتكز عليها محطات تشغيل الكهرباء، لاسيما مع التحديث وعمل التربوينات بالغاز الحر، بدلاً من الديزل.

ومن جانبها، قالت مراقب العلاقات العامة ورئيس مشروع النفاقة البترولية في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الاحمد الصباح أن الزيارة الميدانية التي نظمتها إدارة الإعلام البترولي في وزارة النفط تهدف الى التعريف باهمية الغاز الحر بالنسبة لدولة الكويت، لاسيما وأنه يعد من أهم مصادر الطاقة النظيفة استخداما في العالم نظرا للأهمية البيئية لمصادر الطاقة النظيفة عالميا .

وذكرت ان رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الحر والنفط الخفيف في الكويت أدى إلى زيادة في كميات الغاز الطبيعي المتوفرة للسوق المحلية بهدف تلبية احتياجات وزارة الكهرباء والماء لتوفير الوقود اللازم لتشغيل محطاتها مما شكل دخلا إضافيا للدولة بتوفير كميات من النفط الخام، والذي كان يستخدم في تشغيل هذه المحطات.

في شمال الكويت ان المنشأة تم تشغيلها في 5 يناير 2018 وتم تصدير اول كميه من الغاز في 7 مارس 2018 ، وتبلغ الطاقة الانتاجية القصوى للمنشأة نحو 46 الف برميل يوميا وتم الوصول اليها في شهر مايو الماضي، ويتم تصدير نحو 170 طن من الكبريت يوميا.

وكشفوا ان المنشأة في الصابرية قامت بتصدير نحو 24.7 مليون برميل من النفط الخام منذ افتتاحها قبل عامين . وبلغت كميات الكبريت التي تم تصديرها نحو 15 ألف طن.

وذكروا ان شركة شلمبرجير تعمل على تطوير مهارات العاملين الكويتيين من خلال اشراكهم في عملية التشغيل

لقطة جماعية من الزيارة

عقب ختام فعاليات مؤتمر «حملة كويت جديدة 2035»

العقيل: يتوجب تضافر الجهود للحفاظ على مقدرات البلاد

اكدت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية وزيرة المالية بالإنابة مريم العقيل ضرورة التعاون وتضافر الجهود للحفاظ على مقدرات البلاد وتحقيق رؤية (كويت جديدة 2035).

جاء ذلك في تصريح ادلت به العقيل للصحفيين عقب ختام فعاليات النسخة الثالثة من مؤتمر (حملة كويت جديدة 2035) التي انطلقت برعاية سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

وقالت ان اليوم الثاني من المؤتمر شهد اقامة عدد من الجلسات بدأت بجلسة حول الاصلاحات الاقتصادية والتي تطرقت الى طرق خلق البيئة الاقتصادية المستدامة لتحقيق احد ركائز خطة التنمية وهي الاقتصاد المتنوع المستدام.

واضافت ان الجلسة الثانية بحثت التكنولوجيا الرقمية بهدف التحول لهذا النوع من التكنولوجيا والمقومات التي تملكها الكويت وكيفية تحقيقها والسياسات الواجب اتباعها مشيرة الى مشاركة خبراء ومختصين من كبرى الشركات العالمية والبنك الدولي.

وذكرت ان باقي الجلسات ناقشت ركيزة الرعاية الصحية عالية الجودة وكيفية تطوير الخدمات الصحية للمواطنين وركيزة رأس المال البشري وصناعة النفط والغاز والتحديات البيئية.

واوضحت ان الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية حرصت على تنظيم هذه الجلسات لتوصيل الرسائل التي تهدف اليها الحكومة وطرح المعوقات والتحديات التي تواجه الدولة لتضافر الجهود وتحقيق الركائز التنموية والاستدامة التي ننشدها في مجالات البيئة والاقتصاد والرعاية الصحية والبيئة المعيشية وغيرها. وكان الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي قد شدد في كلمته خلال الجلسة الاولى على اهمية بناء القدرة البشرية في البلاد وضرورة التغيير من اجل الاستدامة وتعزيز الوعي الاجتماعي والاهتمام بدعم وتشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره الاساسي في التنمية.

مؤشرات البورصة تتباين.. و«العام» ينخفض 1.64 نقطة

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاربعاء على انخفاض المؤشر العام 1ر64 نقطة ليبلغ مستوى 6099 نقطة بنسبة 0ر03 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 121ر8 مليون سهم تمت من خلال 6834 صفقة نقدية بقيمة 26ر2 مليون دينار كويتي (نحو 86ر3 مليون دولار امريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر56 نقطة ليصل الى مستوى 4814ر5 نقطة بنسبة 0ر16 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 75ر7 مليون سهم تمت عبر 3085 صفقة نقدية بقيمة 4ر9 مليون دينار (نحو 16 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الاول 1ر17 نقطة ليصل الى مستوى 6749ر8 نقطة بنسبة 0ر02 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 46ر1 مليون سهم تمت عبر 3749 صفقة بقيمة 21ر2 مليون دينار (نحو 69ر8 مليون دولار).

وكانت شركات (يوبيك) و(كامكو) و(بوبيان) و(ارجان) و(بيت الطاقة) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (اهلي متحد) و(بيتك) و(اعيان) و(البيت) و(الدولي) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (بيان) و(سكب ك) و(الانظمة) و(الخليجي) و(تمدين ع) الاكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الاولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة الى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.